وذوو القربى اشد ظلما

هل العقوبات الاقتصادية وسيلة للتغيير السياسي في العراق ؟

اتخذ مجلس الامن قرار الحظر في السادس من اب 1990، اي بعد اربعة ايام من احتلال العراق للكويت، ولكن الولايات المتحدة ودول التحالف لجأت الى الحرب وليس للحظر الاقتصادي من اجل اخراج القوات العراقية من الكويت، واستبقت الحظر الاقتصادي سلاحا من اجل تنفيذ شروط وقف النار والتزام العراق بها.

بلغت قرارات الامم المتحدة الخاصة بالعراق منذ غزو الكويت 29 قرارا انصبت بالاساس على تدمير قواه العسكرية والاعتراف بالكويت وترسيم الحدود بين العراق والكويت واخذت هذه القرارات صفة الالزام استنادا الى الفصل السابع الذي اجاز استعمال القوة.

وحدد القرار 687 شروط رفع الحظر النفطي عن العراق بموجب المادة 22 بتنفيذ البنود الخاصة بتدمير اسلحته والقبول بالمراقبة المستقبلية لضمان التزامه. اما الرفع الشامل فيحتاج الالتزام ببقية القرارات الخاصة بالتعويضات عن الاضرار التي تسببها الغزو والاعتراف بالكويت وبحدوده الجديدة.

اما القرار 688 الذي يشير الى وقف القمع واقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع العراقيين، فانه لايدخل ضمن شروط رفع الحظر.

وبقدر تعلق الامر بهذه الاهداف المعلنة من قرارات مجلس الامن يحق للولايات المتحدة والغرب عموما الشعور بالرضى بالنجاح الذي حققته خلافا لتاريخ اجراءات العقوبات الاقتصادية التي لم يحالفها الحظ في تاريخ الامم المتحدة والعلاقات الدولية، حيث استجاب العراق او في طريقه للاستجابة لكافة طلبات مجلس الامن بهذا الشأن، وبأكمال اجراءات الرقابة البعيدة المدى، وبنهاية فترة الاختبار التجريبي المتوقعة في منتصف السنة القادمة يكون العراق بموجب نص وروح قرارات مجلس الامن قد نفذ التزاماته بموجب المادة 22 من قرار 687.

كما يمكننا ان نفهم لماذا تصر بعض دول الخليج وغيرها على استمرار الحظر النفطي على العراق وذلك دعما لمطالب الكويت بالاعتراف بها وبحدودها الجديدة. وان استعداد الحكومة العراقية-كما تشير المعلومات- تنفيذ هذا الامر ضمن صفقة تضمن رفع الحظر الاقتصادي سيكون بدون شك انتصارا للكويت ونجاحا لاجراءات الحظر الاقتصادي في تحقيق هدفها السياسي المحدد والمعلن.

ان الولايات المتحدة او الكويت عندما توازن بين معاناة الشعب العراقي ومصالحها الدولية والوطنية، ستنحاز طبعا للاخيرة وهذا امر يمكن فهمه رغم عدم اتفاقنا معه.

ولكن ما يدعو للتسأول اين مصلحة بعض اطراف المعارضة العراقية، خاصة المؤتمر الوطني العراقي الموحد، في المطالبة باستمرار الحظر الاقتصادي على العراق.

جواب هذه الاطراف كما تعكسه ادبياتهم السياسية هو:

- ان قرارات الامم المتحدة تمثل الشرعية الدولية وان التقيد بها واجب.

-ان هدف واشنطن غير المعلن هو اسقاط النظام العراقي والحصار الاقتصادي هو احد اهم وسائل تحقيق ذلك الهدف، وباستمراره سيصل الشعب العراقي لحالة تجعل من الانقلاب على النظام خيارا لابد منه، او ان يتأكل النظام من الداخل فيسقط.

- ان رفع الحصار او تخفيفه سيساعد على بقاء النظام.

- ان الحصار لا يشمل الغذاء او الدواء، وقد سمح للحكومة العراقية بموجب قراري مجلس الامن 706 و 712 ببيع ماقيمته 6،1 بليون دولار من النفط العراقي، ولكن النظام رفض ذلك.

- وعليه ما دام صدام حسين في السلطة يجب ابقاء الحصار.

وتصبح استنادا لهذا المنطق اي دعوة لرفع الحصار في ظل وجود النظام الحالي خدمة للدكتاتورية يجب محاربتها.

اين الخلل في هذا الموقف ؟

1- نعم، ان قرارات الامم المتحدة تمثل وجها من اوجه الشرعية الدولية، خاصة قرارات الجمعية العامة التي يشارك في اتخاذ قرارتها كافة الاعضاء دون تميز، اما قرارات مجلس الامن فتتحكم بها مصالح وارادة دول صاحبة امتياز حق النقض (الفيتو)، ولايمكن عزل المناخ الدولي الجديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة من خلال مايسمى النظام الجديد عن ملابسات اتخاذ قرارات مجلس الامن. ورغم اجحاف بعض قرارات مجلس الامن بشأن العراق، فقد وافق الاخير على تنفيذها واتخذ الاجراءات بهذا الشأن واعربت حكومات معظم الدول الاعضاء في مجلس الامن، باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا، ان تنفيذ قرارات مجلس الامن، وبالذات الفقرة 22 من قرار 687، كفيلة ببدء اجراءات رفع الحظر النفطي عن العراق، وليس في قرارات مجلس الامن ما يشترط تغيير النظام السياسي في العراق.

وكما ذكر فورونتسوف ممثل روسيا في مجلس الامن (19/7/1994) ان "قرارات الامم المتحدة ملزمة ليس فقط للدول المعنية ولكن لأعضاء المجلس الذين يتبنونها ايضا . . . واي محاولة لمعارضة هذا المبدأ لاسباب سياسية

وخلافا لرأي معظم اعضاء المجلس ومن اجل تشويه احكام هذه القرارات يخالف الجهود التي تبذل لتعزيز سلطة المجلس على اساس الشرعية".

اما ان تحاول الولايات المتحدة او غيرها لاهداف سياسية مستترة الاستمرار في فرض الحظر، فهذا تعسف يهدد شرعية الامم المتحدة التي ينادي دعاة استمرار الحصار بالالتزام بها.

2- رغم ان الحظر الاقتصادي بموجب نص وروح قرارات مجلس الامن لم يفرض لغرض تغيير النظام السياسي في العراق، الا ان هناك سوابق في تاريخ الامم المتحدة فرض فيها الحصار كاسلوب للتغيير السياسي، وابرزها مثال جنوب افريقيا وقبلها روديسيا ومع ذلك لم ينجح الحصار في تحقيق هدفه في روديسيا او جنوب افريقيا رغم كونه مطلبا شعبيا.

كما ليس هناك خلاف من ان الشعب العراقي لو اتيح له ان يبدي رأيه بحرية لأختار نظاما سياسيا غير النظام القائم. ولكن الخلاف هو في وسيلة التغيير التي من شأنها تحديد طبيعة البديل.

- عولت بعض اطراف المعارضة العراقية منذ استلام البعث السلطة عام 1968 على العامل الخارجي من اجل تغيير نظام الحكم في الداخل. فكانت محاولة الانقلاب الفاشلة في 27 كانون الثاني 1970 بالتعاون مع مخابرات شاه ايران، وبنشوب الحرب بين العراق وايران راهن البعض على انتصار ايراني من اجل التخلص من صدام حسين، وذات العناصر استبشرت بحرب الخليج الثانية بامل التخلص من صدام حسين وذهب البعض منهم الى دعوة واشنطن لاحتلال بغداد. وان الاطراف العراقية التي تطالب اليوم باستمرار الحصار الاقتصادي كسلاح لاسقاط النظام هي امتداد لذلك النهج السابق الذي ثبت فشله.

ان طبيعة النظام القائمة على الاستبداد وقمع المعارضة قد تفسر -دون ان تبرر- اندفاع البعض نحو الاعتماد على العامل الخارجي، لان المعارضة الوطنية الديمقراطية هي تلك التي تجعل من مصلحة الشعب رائدها الاول، انطلاقا من مقولة خير الناس من نفع الناس، اما المعارضون من اجل التغيير باي ثمن فهم طلاب سلطة وليس ديمقراطية. ولا اعتقد ان الانسان العراقي الذي يعيش الجوع والمرض والفاقة معني بتنصيب معارضة مهاجرة لا تشاركه المعاناة.

كما ان عدم اعطاء الحظر الاقتصادي سقف زمني، حول قضية شعبنا من الرغبة في التحرر من الدكتاتورية الى المطالبة بتوفير الغذاء. ان هذه الحقيقة تفسر، الى حد ما، تحول موقف بعض العناصر والقوى الحزبية المعارضة للنظام من تاييد استمرار الحصار الى المطالبة برفعه بشرط او حتى بدون شرط.

3 - ان التذرع بان الحظر لايشمل الغذاء والدواء حجة مرفوضة لسبب بسيط : بدون توفر المال لا مجال لشراء مايحتاجه العراق من دواء وغذاء، واما القول بان اللوم يقع على النظام لعدم تطبيبقه لقراري مجلس الامن 706 و 712 الخاصين ببيع النفط باشراف الامم المتحدة، فهو المضحك المبكي لان مشكلتنا بالاساس مع النظام الذي قادنا

الى حالة الخراب التي نحن فيها، فاذا الامم المتحدة غير قادرة على ان تفرض عليه بيع النفط فكيف نتوقع من المواطن الجائع والمقموع ان يفرض ذلك على النظام.

4 - بدون شك رفع الحظر قد يخدم النظام العراقي في الامد القريب، ولكن بذات الوقت عدم المطالبة برفعه من قبل المعارضة الوطنية يخدم صدام، ولكن الفرق بين الموقفين هو ان تقف المعارضة مع معاناة شعبها وترفض استخدام هذه المعاناة ورقة سياسية غير مضمونة النتائج، وتسقط بذات الوقت الورقة من يد صدام. وخير للمعارضة الوطنية ان تفكر باسلوب للتغيير ياخذ بالحسبان الثمن المطلوب دفعه، والا نصبح كالمستجير من النار بالرمضاء.

- ان المطالبة برفع الحظر الاقتصادي سيعزل العناصر العراقية التي تلبس لبوس المعارضة الوطنية وهي في الواقع اداة للاجنبي وفاقدة للارادة الحرة. ان اختلاط هذه العناصر بصفوف المعارضة اساء لشعبنا واعطى اعداء الديمقراطية في العراق ورقة سياسية للطعن بالمعارضة وتبرير نظام صدام حسين باسم محاربة الامبريالية.

واذا كان الحديث عن ماذا يفيد او لايفيد صدام حسين، فان تشرذم المعارضة العراقية وفشلها في تنظيم صفوفها وتقديم البديل الوطني الديمقراطي المقبول خدم النظام العراقي اكثر من اي ادعاء بان رفع الحظر سوف يخدم صدام حسين. ان الشعب في الداخل لايمكنه قبول استمرار الحصار بحجة اسقاط صدام وهو يرى بام عينيه تزايد قوة النظام امام تفاقم التناقضات بين المعارضة خاصة بعد الاقتتال الكردي الكردي في منطقة خارج سيطرة النظام.

- ان الموقف الكردي العراقي يعكس ازدواجية سياسية، فهو في الوقت الذي يطالب برفع الحصار عن كردستان يطالب بتشديد الحصار على بقية العراق. ومقولة الحصار سيؤدي الى الثورة ضد النظام انقلبت الى اقتتال كردي كردي في المنطقة "المحررة" من النظام. وقادة الاكراد يغضون النظر عن شراء الامم المتحدة للوقود العراقي بالعملة الصعبة وبالسعر الرسمي ما دام يسد حاجة المنطقة الكردية (وهو امر مشروع) رغم استفادة صدام حسين من عوائد المبيعات !!

- وذات الازدواجية تنعكس عند المقارنة بين الرضا على تفريغ السعودية لانابيب النفط العراقية المارة باراضيها دون موافقة الامم المتحدة، مادام لايستلم العراق اي مبلغ من العوائد، ولكن قيام تركيا بتفريغ انابيب النفط العراقية المارة باراضيها مرفوض لان تركيا تعهدت بتسليم العراق حصته من النفط المفرغ على شكل ادوية وغذاء.

- واخيرا وليس اخرا، ان الغرب معني بحماية مصالحه اولا، وقد يجد من مصلحته ان يرفع الحصار ولو جزئيا، واذكر بهذا الشأن ما كتبته كارل ميرفي (الواشطن بوست، 14/7/1994)

((يقول دبلوماسيون ومراقبون غربيون في بغداد وغيرها من عواصم المنطقة ان الاسباب التي تفسر تقلص الرغبة في ابقاء العقوبات المفروضة على العراق لا تتعلق بمعاناة العراقيين اساسا، بل هي متصلة بمصالح مالية وعوامل استراتجية.

فالمساهمة في اعادة اعمار العراق سوف تترجم بعقود بمليارات الدولارات. والذين لهم ديون مستحقة على العراق لن يحصلوا على حقوقهم اذا لم يسمح للعراق بتصدير نفطه. والجهات التي تطالب بغداد بتعويضات عن الاضرار التي لحقت بهم نتيجة اجتياحه الكويت لن تحصل ولو على فلس واحد من التعويضات الا اذا كان لدى حكومة بغداد عائدات نفطية وغير نفطية.

وهناك اخرون يضيفون الى هذه الاسباب سببا اخر أهم وهو ان "الاهداف المستترة" للعقوبات لم تتحقق وان السياسة التي اتبعتها واشنطن ضد العراق قد فشلت)).

ان ترك قضيتنا الوطنية الى قرارات تفرضها مصالح الغير سيضر حتما في مصداقيتنا كمعارضين، ومن الافضل سلوك طريق صعب ومواجهة الواقع بدلا من الاعتماد على الغير من اجل اختزال غير مضمون للطريق.

ومع ذلك، يقول بعض قادة المؤتمرالوطني العراقي في تفسير عدم نجاح الحصار لحد الان في اسقاط النظام،الى ان العيب ليس في الحصار الاقتصادي بل في عدم شمول الحصار غلق الحدود بالكامل مع الاردن وايران وكافة المنافذ التجارية.

ان الوجه الاخر لهذا الطرح هو النظام الحاكم الذي قاد شعبه نحو الخراب دون الاستعداد للمراجعة والانفتاح على شعبه، في حين يقدم التنازل تلو الاخر للاجنبي من اجل الحفاظ على السلطة.

وهكذا يصدق المثل القائل: و ذوو القربى اشد ظلما.

(الملف العراقي، العدد 33 - ايلول 1994)

❊ ❊ ❊